جامعة عباس لغرور – خنشلة –

كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية

قسم العلوم الاجتماعية. **السنة الجامعية:2024/2023**

المستوى:أولى ماستر علم الاجتماع الحضري.

<u>الاجابة النموذجية لامتحان السداسي االثاني في مادة:سياسات المدن</u>

<u>الجواب الأول:(10ن).</u>

ترتكز سياسة المدينة في الجزائر على إحدى عشرة مبدءا أساسيا كما جاءت بها المادة الثانية من القانون التوجيهي للمدينة، وتتمثل في:

*** التنسيق والتشاور (Coordination et concertation):**

يعتبر أمر التنسيق والتشاور هذا تغيرا جذريا في أسلوب ومنهجية السلطات العمومية في التعامل مع المدينة. ويقصد بالأمر مساهمة مختلف القطاعات والفاعلين المعنيين في تحقيق سياسة المدينة بصفة منتظمة ومنسجمة وناجعة، انطلاقا من خيارات محددة من طرف الدولة وبتحكيم مشترك.

*** اللاتمركز (Déconcentration):**

يعني اللاتمركز أن يتم إسناد المهام والصلاحيات الخاصة بالدولة إلى ممثليها المتواجدين على المستوى المحلي ليقوموا مقامها في كل القرارات والمعاملات وبالتالي يتم عدم تركيز المصالح في مكان واحد.

*** اللامركزية (Décentralisation):تعتبر اللامركزية نوع من أنواع التسيير الإداري الذي ينسجم أكثر مع اهتمامات السكان. ويبدو أن أهميته تزداد من يوم لآخر. فاللامركزية تعطي للجماعات المحلية والاقليمية عموما والجهات المرفقية، استقلالا بالشخصية المعنوية والمالية.**

*** التسيير الجواري Gestion de proximite):التسيير الجواري هو آلية يتم بموجبها وضع المناهج و الأسس الرامية إلى إشراك السكان بصفة مباشرة أو غير مباشرة أي عن طريق الحركة الجمعوية في تسيير الرامج والأنشطة التي تخص المحيط العمراني الذي يعيش فيه. كما يتم إشراكه في تقدير وتقييم الآثار المترتبة عن ذلك.**

*** التنمية البشرية (Développement Humain):التنمية البشرية تروم بالأساس جعل الانسان الذي يعمر المدن المصدر الرئيسي للثروة، والغاية من كل عمل تنموي منهج. ولهذا تم اعتمادها ضمن المبادئ الأساسية لسياسة المدينة كدليل على الرغبة في التغيير الجذري في هذا الاتجاه.**

*** التنمية المستدامة (Développement Durable): هذا المبدأ الهام جاء انسجاما مع المبادئ العالمية التي جاء بها تقرير فريق تقني قادته السيدة بورتلاند يسمى « تقرير اللجنة العالمية للأمم المتحدة للبيئة والتنمية « المنجز في عام (1987)، والقاضي بأخذ الحاجات الراهنة للسكان بعين الاعتبار دون المساس بحقوق الاجيال القادمة واحتياجاتها. ومعنى ذلك أنه يحرص على التوازن.**

*** الحكم الراشد (Bonne Gouvernance):تعتبر الإدارة من الدعامات الأساسية لسياسة المدينة لكونها الأداة الفعالة و الأساسية لتنفيذها. ومن هنا ينبغي أن تكون هذه الادارة على قدر كافي من الكفاءة والعقلانية، وأن تركز على انشغالات السكان الحقيقية وتحقق مصالحهم.**

*** الإعلام (Linformation):تعني كلمة الإعلام في روح هذا القانون أن تقوم سياسة المدينة على وجود إطار لازم يقوم بتزويد السكان بكل المعطيات والحقائق، ويمكنهم باستمرار من الحصول بسهولة على المعلومات التي تخص مدينتهم وآفاق تطويرها.**

*** الثقافة (La culture)المدينة تعد كيانا ثقافيا بامتياز لأنها تمثل جوانب حياتية وحضارية وتاريخية. ومن هنا من بين ما ترومه سياسة المدينة، إبراز الهوية الثقافية الخاصة بالمدن الجزائرية، بوصفها فضاءات للإبداع والتعبير الثقافي في إطار القيم الوطنية، مع الحرص على إظهار القيم الأصيلة و الذاتية لسكانها.ويمكن في هذا الشأن تمييز المدن الميزابية كغرداية وبني يزقن والقرارة، والمدن الأوراسية كأريس والقصور الصحراوية كقصر تافيلالت و قصور أدرار وقصر تمنطيط...وغيرهم.**

*** المحافظة (La préservation):هذا المبدأ يعني أن تكرس سياسة المدينة مبدأ المحافظة على الأملاك المادية والمعنوية وصيانتها وحمايتها وتثمينها بالخصوص.**

*** الإنصاف الاجتماعي (Lequite sociale):من خلال ما تعانيه المدينة من مظاهر للتمايز المجالي والاجتماعي على مستوى الأحياء السكنية، فإن هذا المبدأ يعني أن تحرص الدولة في سياسة المدينة على تحقيق مبدأ الانسجام والتضامن والتماسك الاجتماعي من خلال العمل على القضاء على كل الآثار السلبية الناجمة عن الإقصاء والتهميش واللامبالاة التي تولد لدى الساكنة شعورا بالعزلة والانكماش على الذات.**

ونشير إلى أن هذا الأمر قد يولد بعض الأحقاد والضغينة بين السكان المتفاوتين في الإمكانيات المادية، ومن ثم يدفع بعض اليافعين منهم على الخصوص للجنوح نحو العنف للتعبير عن الحاجات.

لكي نضمن الوصول الى تنفيذها لا بد لها من توفير أدوات وهيئات رسمية معتمدة تقوم بالسهر على هذا الأمر كل في اختصاصه. وهي مقسمة كما يلي:

- **أدوات للتخطيط المجالي الحضري.**
- **أدوات الشراكة.**
- **أدوات الإعلام والمتابعة والتقييم**
- **أدوات التمويل**
- **إنشاء المرصد الوطني للمدينة.**

الجواب الثاني:(10ن).

1- سياسات التطوير الحضري:

هي مجموعة المبادئ والمداخل والبدائل والوسائل والأساليب التي يتبناها ويتبعها التطوير الحضري في حالة تعامله مع المناطق الحضرية المتخلفة بالمدن، وهذا وفق خصوصية وأهمية وطبيعة كل منطقة متخلفة على حدى، وذلك وفق المعطيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعمرانية نابعة من أحوال المناطق المتخلفة حضريا والتي تتطلب بالضرورة إحدى السياسات المقترحة التي يتضمنها منهاج التطوير الحضري والتي تعمل على الحد من مأساة سكان المناطق الحضرية المتخلفة بالمدن وهي كما يلي:

2- سياسة التجديد الحضري:

3- سياسة المحافظة :تعتمد على ثلاث اساليب:الترميم،الصيانة،إعادة البناء

شرح واحدة منها:

سياسة التجديد الحضري: يعد التجديد الحضري إحدى السياسات الهامة التي يتضمنها منهاج التطوير الحضري في تعامله مع المناطق الحضرية المتخلفة بصورة عامة والأبنية القديمة بصورة خاصة وبذلك تعد هذه السياسة أداة فعالة تهدف إلى ترميم الأبنية وتكييفها وفق متطلبات الحياة الحضرية، وقد عرفت بأنها سياسة لمرحلة جديدة من مرحلة قديمة تعمل على تجديد كل المباني التي أصابها التدهور والتهرئةأما نتائجها فكانت وربما تتصف بالبطء والتلقائية والكيفية، أما في ظل المعطيات الحضرية الجديدة فقد أصبحت هذه السياسة ملائمة لكل عمل تدريجي في منهاج التطوير الحضري، معتمدة على الخبرة الإنسانية والتقدم العلمي والتكنولوجي في التعامل مع الأبنية المتخلفة في المناطق الحضرية بالمدن.

انتـــــــــــــــهـــــــــــى